

Distr.: General
11 September 2023
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقَدِّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2677 (2023) الذي مَدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى 15 آذار/مارس 2024، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس 2023.

ثانياً - التطورات السياسية

2 - ظل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان (الاتفاق المنشط) محدوداً خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي 9 تموز/يوليه، دعا الرئيس سلفا كير ميارديت، خلال الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة لاستقلال جمهورية جنوب السودان، إلى السلام والاستقرار لأنهما شرطان أساسيان لعودة لاجئي جنوب السودان. وفي 30 تموز/يوليه، شدد الرئيس، خلال الاحتفال بيوم الشهيد، على عدم العودة إلى الحرب قائلاً إن الانتخابات هي السبيل الوحيد للمضي قدماً في البلد.

3 - وعقب انعقاد الاجتماع الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة للمضي بعملية وضع الدستور والعملية الانتخابية التي تترأسها الحكومة والبعثة في 1 حزيران/يونيه، سمّت فرقة العمل المشتركة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أيضاً رئيسين لها في 13 تموز/يوليه. وفي 27 تموز/يوليه، أُعيدت تسمية فرقة العمل المشتركة لتصبح "فرقة العمل المشتركة بين الأطراف الثلاثة (الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة) والحكومة لتنفيذ عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية". وخلال هذا الاجتماع، قدم المكتب الوطني للإحصاء واللجنة الوطنية للانتخابات واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور مشاريع خطط عملهم وميزانياتهم المقدرة إلى فرقة العمل المشتركة. وفي ذلك الاجتماع أيضاً، وبناء على طلب الحكومة، عرضت البعثة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ورقةً غير رسمية تسلط الضوء على المسائل والقرارات ذات الأولوية



التي يلزم أن تتفق عليها الأطراف في الاتفاق المنشط من أجل المضي في الأعمال التحضيرية للانتخابات. ومنها إصدار التشريعات اللازمة، وإعادة تشكيل الهيئات الانتخابية المعنية، وتحديد شكل الانتخابات وعددها، والبت في الجدول الزمني لعملية تسجيل الناخبين وخيارات إشراك الناخبين فيها.

4 - وفي 5 حزيران/يونيه، عُرض على البرلمان مشروع قانون (تعديل) عام 2023 المتعلق بقانون الانتخابات الوطنية لعام 2012، ومشروع قانون (تعديل) عام 2023 المتعلق بلجنة مكافحة الفساد في جنوب السودان، ومشروع قانون (تعديل) عام 2023 المتعلق بالهيئة الوطنية للإيرادات. وأُحيلت مشاريع القوانين إلى اللجان المعنية لتتظر فيها، لكن لم يحرز أي تقدم آخر نحو اعتمادها. وفي 22 و 23 حزيران/يونيه، نظمت اللجنة المتخصصة الدائمة المعنية بالتشريع والعدالة التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل تشاورية علنية لمدة يومين بشأن المسائل العالقة المتعلقة بالنظام الانتخابي وتخصيص حصص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في مشروع قانون الانتخابات. وفي 21 آب/أغسطس، قدمت اللجنة المتخصصة تقريرها إلى البرلمان في مرحلة قراءته الثانية مشفوعاً بملاحظات وتوصيات. وفي 24 آب/أغسطس، أجرت اللجنة مشاورات إضافية مع اللجنة الوطنية للانتخابات بشأن الجوانب التنفيذية لمشروع قانون الانتخابات استعداداً لقراءته قراءة ثالثة. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى اللجنة المتخصصة واللجنة الوطنية للانتخابات بشأن استعراض الإطار القانوني الانتخابي، بما في ذلك سبل معالجة المسائل العالقة والتحديات التقنية والتنفيذية المحتملة.

5 - وفي 6 حزيران/يونيه، عقدت اللجنة الدائمة الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ خريطة الطريق، المؤلفة من الأطراف في الاتفاق المنشط، الاجتماع التشاوري الافتتاحي لأصحاب المصلحة مع أصحاب المصلحة من غير الأطراف في الاتفاق. وفي هذا الاجتماع، رُشِّح 25 ممثلاً في اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور المعاد تشكيلها ليشاركوا في عملية وضع الدستور. وعملية إعادة تشكيل اللجنة متأخرة عن موعدها بستة أشهر. وفي 22 حزيران/يونيه، تقرر في اجتماع آخر للجنة نفسها أن يكون مجلس الأحزاب السياسية كيانا محايداً، وأن تُقَّع على ألا تخضع مناصب الرئيس ونائبيه والأعضاء السبعة في هذا المجلس لنسب تقاسم السلطة المحددة في الاتفاق المنشط، وعلى أن تُعتمد بقرار يتخذه ثلثاً أعضاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله.

6 - وفي 7 حزيران/يونيه، استقبل الرئيس كبير الجنرال جونسون أولوني لمناقشة دمج قوات أفوليك في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بموجب اتفاق الخرطوم للسلام المبرم في كانون الثاني/يناير 2022. وقدم الجنرال أولوني إلى الرئيس مقترحه لتقاسم السلطة فيما يتعلق بالحكم في ولاية أعالي النيل وهاكل القيادة العسكرية.

7 - وفي 12 حزيران/يونيه، أنشأ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لجنة أمنية خاصة بالانتخابات وعيّن جهات تتسابق لتعمل على تخطيط العمليات الأمنية للانتخابات. وتناقش هذه اللجنة مع البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خيارات الدعم المتاحة، بما في ذلك تقديم التدريب بشأن دور قوات الأمن في الانتخابات، وتعمل حالياً على صياغة خطة أمنية للانتخابات.

8 - وعملية إعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية متأخرة عن موعدها بأحد عشر شهراً. وفي 24 حزيران/يونيه، افتتحت الحركة الوطنية الديمقراطية مكتبها في جوبا وأعلنت عن خططها للتحضير

للانتخابات. وقد عاد رئيسها لام أكون من السودان إلى جوبا في 31 تموز/يوليه للمشاركة في الانتخابات. وفي 2 تموز/يوليه، افتتح الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان مكتبا في ملكال بولاية أعالي النيل. وفي 4 تموز/يوليه، نظمت الحركة الشعبية لتحرير السودان تجمعا سياسيا جماهيريا في واو بولاية غرب بحر الغزال للتصديق على أن الرئيس هو مرشح الحزب في الانتخابات. وقيل الرئيس التصديق وأكد أن الفترة الانتقالية لن تُمدد مرة أخرى. وأعلن الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بيتر لام بوث، أن الحزب سجل 4,9 ملايين عضو فيه خلال العامين الماضيين. وانتقدت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني هذه المناسبة قائلة إنها سابقة لأوانها وغير مشروعة في ظل حرمان الأحزاب الأخرى من فرص ممانلة، ودعت الحكومة إلى كفالة توفّر فضاء مدني وسياسي للجميع. وفي 23 تموز/يوليه، أعلن في جوبا عن إنشاء حزب سياسي جديد اسمه الجبهة الشعبية المتحدة، وزعم هذا الحزب أنه سجل 50 000 عضو فيه. وفي 5 آب/أغسطس، أطلق الحزب القومي الوطني بيانه الانتخابي في توريث بولاية شرق الاستوائية.

9 - وفي 9 حزيران/يونيه، أفادت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بأن هبة متلقاة من اليابان قدرها 498 574 دولارا مكنت المراقبين الوطنيين العاملين في الآلية من استئناف عملهم. وكان هؤلاء المراقبون في إضراب عن العمل منذ آذار/مارس 2023 بسبب عدم دفع رواتبهم منذ نيسان/أبريل 2022. وتبرعت النرويج بمبلغ 1,8 مليون دولار للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في 9 حزيران/يونيه وبمبلغ 1,4 مليون دولار للآلية في 22 حزيران/يونيه.

10 - وفي 27 حزيران/يونيه، عرض قائد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، الجنرال سانتينو دينق وول، خطة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لتوزيع 350 منصبا عسكريا، بحيث يُمنح 211 منصبا للحركة الشعبية لتحرير السودان/قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 106 مناصب للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، و 33 منصبا لتحالف المعارضة في جنوب السودان، استنادا إلى نسب تقاسم السلطة المحددة في الاتفاق المنشط. وتشمل هذه المناصب مناصب إدارية ومناصب مدراء في مقر قيادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى. وفي حين قدم تحالف المعارضة في جنوب السودان قائمة مرشحيه، لم يقدّم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بذلك بعد. وفي 29 حزيران/يونيه، ادعى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان أن هياكل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تُحابي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث تمنحها سلطة أكبر على ضباط الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان ولم يتم بعد نشر القوات الموحدة اللازمة المدربة في المرحلة الأولى وبدء المرحلة الثانية من تدريب هذه القوات، حيث كان من المقرر أن يتم هذا النشر في أيلول/سبتمبر وأن يبدأ هذا التدريب في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وذلك رغم إعلان الحكومة تكرارا بأنها ستقوم بذلك.

11 - وأدت الأزمة الناجمة عن تبديل وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى بوزير الداخلية وإقالة وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى في 3 آذار/مارس إلى صدور بيانات متناقضة بشأن تجاوز هذه الأزمة. وفي 22 حزيران/يونيه، أصدر مكتب النائب الأول للرئيس بيانا دحض فيه التقارير الإعلامية التي قالت إن الرئيس ونائبه الأول وجدا تسوية لأزمة التبديل.

12 - وفي الجلسة العامة الحادية والثلاثين للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها المعقودة في 10 آب/أغسطس، صرح الرئيس المؤقت، اللواء (المتقاعد) تشارلز تاي غيتوي، بأن الإنجازات الرئيسية الحاسمة المحددة في اتفاق السلام لم تتحقق. وشدد على ضرورة بذل جهود متضافرة لتسريع عملية التنفيذ.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

13 - في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه، حضر الرئيس مؤتمر القمة العادي الرابع عشر لرؤساء الدول والحكومات المعني بالسلام والأمن الإقليميين الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جيبوتي. وفي هذا المؤتمر، أقرت جيبوتي رئيسة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأقر جنوب السودان نائباً لها. وتقرر أن تحل كينيا محل جنوب السودان كقائدة لعملية الوساطة في السودان، لكن السودان رفض هذا القرار. وحثت الحكومة في البيان الصادر عن مؤتمر القمة على الإسراع في تنفيذ المهام الحاسمة المتعلقة بإجراء الانتخابات في جنوب السودان.

14 - وفي 10 تموز/يوليه، شارك جنوب السودان في الاجتماع الأول للمجموعة الرباعية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي عقد في أديس أبابا، وناقش تنفيذ خريطة طريق الهيئة بشأن السلام في السودان وفقاً لما تقرر في مؤتمر قمة الهيئة في 13 حزيران/يونيه. وقاطع السودان هذا الاجتماع اعتراضاً على تولي كينيا رئاسته. وفي 13 تموز/يوليه، حضر الرئيس مؤتمر قمة الدول المجاورة للسودان الذي عقد في القاهرة، ودعا إلى عملية وساطة وطنية بقيادة سودانية لإنهاء النزاع.

الحالة الاقتصادية

15 - استمر النزاع في السودان في التسبب في تقلص الواردات الوافدة إلى جنوب السودان، مما أدى إلى زيادة التضخم في أسعار السوق. ففي 31 آب/أغسطس، كانت قيمة جنيه جنوب السودان قد انخفضت مقابل دولار الولايات المتحدة بنحو 50 في المائة اعتباراً من بداية عام 2023 بسبب استفاد احتياطات المصرف المركزي. وواصل المصرف بيع دولار الولايات المتحدة عن طريق المزادات وتقييد اقتراض الحكومة حتى يستقر الاقتصاد.

16 - وفي 20 حزيران/يونيه، عرض وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ميزانية السنة المالية 2024/2023 على الجمعية الوطنية، وُقِّدَت فيها النفقات بنحو 2,11 تريليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان (2,06 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) مقابل إيرادات قدرها 1,84 تريليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان (1,80 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وهو ما يمثل عجزاً قدره 267 بليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان (261 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وتعتمد الحكومة تمويل العجز بتعبئة الإيرادات المحلية غير المتأتية من النفط وبالاقتراض المحلي. وفي 17 تموز/يوليه، أعربت دوائر متنوعة عن انتقاداتها واستيائها خلال جلسة علنية عقدت لمناقشة الميزانية المقترحة. وفي 22 تموز/يوليه، حذر التجمع البرلماني للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان من أن يتسبب عدم تخصيص ما يكفي من الأموال للمهام الحاسمة المحددة في الاتفاق المنشط في تعريض خريطة طريق عام 2022 وانتخابات عام 2024 للخطر. وفي 11 آب/أغسطس، أقرت الميزانية على الرغم من معارضة الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي لم يتفق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن زيادة مرتبات موظفي الخدمة المدنية وقوات الأمن. ووقع الرئيس الميزانية لتصبح قانوناً في 14 آب/أغسطس.

ثالثاً - الحالة الأمنية

17 - زاد النزاع في السودان أيضاً من تعقيد الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تدفق العائدين واللاجئين، وانخفاض الموارد المتاحة، وعدم قدرة البنية التحتية الضعيفة على تلبية احتياجات الوافدين. وساهمت هذه العوامل في تصاعد التوترات القبلية. كما أدت غارات سرقة الماشية عبر الحدود والتنافس على أراضي الرعي إلى وقوع اشتباكات قبلية في ولايات متنوعة منها ولايات واراب والبحيرات والوحدة.

منطقة أعالي النيل الكبرى

18 - تصاعدت التوترات في موقع حماية المدنيين في ملكال في أعقاب اشتباكات اندلعت بين نازحين داخليا من قبيلتي الشُّك والنوير تنازعا على الوصول إلى مركز للمياه في 28 أيار/مايو، وأسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل فرد من قبيلة النوير. وفي 8 حزيران/يونيه، قُتل فرد من قبيلة الشُّك وحارس أمن، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف قبلية في موقع ملكات أسفرت عن مقتل 14 فردا وإصابة 25 آخرين (منهم امرأة واحدة)، وإجبار أكثر من 8 000 نازح داخلي على الانتقال إلى مكان آخر. وفي الفترة بين 9 و 12 حزيران/يونيه، نسقت البعثة والشركاء في مجال العمل الإنساني عملية إخراج ما لا يقل عن 56 نازحا داخليا من قبيلة النوير من موقع ملكال لنقلهم إلى مدينة ملكال بناء على طلبهم. وغادر الأفراد من قبيلة النوير موقع ملكال بعدئذ إلى مدينة ملكال. وواصلت القوات الحكومية والبعثة تعزيز الأمن في موقع ملكال ومحيطه. وحددت الحكومة مواقع متنوعة في مدينة ملكال لاستضافة الوافدين من موقع ملكال. وحافظت قوة البعثة على وجود قوي في الموقع ومحيطه منذ الحادث الأول.

19 - ووردت تقارير عن تصاعد التوترات في بلدة وانكور بولاية الوحدة عقب تعرض وفد بعثة سلام تقوده لجنة السلام والمصالحة في منطقة روينق الإدارية لهجوم في 1 تموز/يوليه. وأسفر الهجوم عن إصابة رئيس اللجنة بجراح ومقتل سبعة مندوبين. وتقع وانكور على الحدود بين ولايتي جونقلي وأعالي النيل وهي بلدة متنازع عليها بين قبائل متنوعة. وتوجد قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة منذ اندلاع اشتباكات بين جماعة أفويليك والجناح المعارض في النصف الثاني من عام 2022.

20 - ولم يطرأ تغيير يُذكر في الحالة الأمنية في جونقلي. واستمرت جماعة المورلي في قيادة هجمات خلال هذه الفترة، لكن انخفض عدد هجماتها، حيث أُبلغ منذ حزيران/يونيه عن وقوع 25 حادثا و 36 حالة قتل (30 رجلا وامرأتان وفتيان وفتاتان) و 15 إصابة بجراح (14 رجلا وفتى واحد) و 29 حالة اختطاف (4 نساء و 12 فتى و 13 فتاة).

المنطقة الاستوائية الكبرى

21 - في ولاية وسط الاستوائية، شنت عناصر من جبهة الخلاص الوطني هجمات على المدنيين وأفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في حزيران/يونيه في أعقاب انهيار اتفاق مبادرة السلام المحلية الموقع بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في نهر ياي. واستمر ورود تقارير عن وقوع مناوشات بين الجماعتين وعن شن كل جماعة هجمات على الجماعة الأخرى ونصبها كائن لها. وأدت عمليات نزع السلاح في مقاطعة جوبا، التي توسعت فيما بعد لتشمل مناطق أخرى من الولاية، إلى بروز توترات بين قوات الأمن ومربي الماشية في المنطقة وأثارت مخاوف من حيث حماية المدنيين.

22 - ولا يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه الوضع الأمني في ولاية غرب الاستوائية في ظل استمرار التوترات بين المجتمعات المضيفة ومربي الماشية في مقاطعات موندري ومغولو ومريدي. وأدت حوادث تلف الأراضي الزراعية والمحاصيل بسبب حركة الماشية إلى زيادة التوترات واحتمالات شن هجمات انتقامية. ولا يزال مربو الماشية من الدينكا الوافدون من بور موجودين في المنطقة على الرغم من الإنذارات المتعددة التي أصدرتها سلطات الدولة طالبة إخلاء المنطقة. كما باءت محاولات قوات الدفاع الشعبي في جنوب السودان لطرد الرعاة من المقاطعات بالفشل. ولا يزال الوضع على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى مشوباً بالتوتر وإن أُعيد فتح الحدود بين البلدين بعد أن أُغلقت مؤقتاً في أعقاب اشتباكات اندلعت بين شباب من الأراندي وائتلاف سيليكسا السابق في سورس يوبو (جنوب السودان) وبامبوتي (جمهورية أفريقيا الوسطى) في نيسان/أبريل. ولا تزال الحالة الأمنية في مقاطعة طميرة هشة، ويستمر بذل الجهود لإعادة إحياء مؤتمرات طميرة للسلام.

منطقة بحر الغزال الكبرى

23 - استمرت أعمال العنف الدورية المرتبطة بغارات سرقة الماشية عبر الحدود في منطقة الحدود الثلاثية الفاصلة بين ولايات واراب والوحدة والبحيرات. وتدهور الوضع الأمني على طول الممر الرابط بين تويج (ولاية واراب) وميوم (ولاية الوحدة)، حيث أدت الغارات على واراب لسرقة الماشية التي قامت بها عناصر يشتبه في أنها من قبائل بول النوير من الوحدة إلى نزوح المدنيين بعيداً عن المناطق المحتمل اندلاع اشتباكات فيها. وانخفضت الأنشطة الاقتصادية على طول الحدود. ورداً على ذلك، نُشرت قوات من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على طول المنطقة الحدودية. وفي أوائل تموز/يوليه، سدّ شبان مسلحون من قبيلة الدينكا تويج الطريق الرابط بين أجاكواتش بيام في ولاية واراب بمقاطعة ميوم في ولاية الوحدة بسبب مزاعم باستمرار شن هجمات وعمليات سطو تستهدف القبيلة.

24 - وأسفرت الهجمات الانتقامية الدورية المتبادلة منذ نيسان/أبريل بين الأفراد من قبيلة المسيرية الوافدين من السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عن مقتل 141 شخصاً، منهم 47 من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في ولاية شمال بحر الغزال. وقال المجتمع المضيف إن رعاة الماشية من قبيلة المسيرية لم يحترموا القرارات التي اتخذت خلال مؤتمرات السلام التي عقدت قبل ترحالهم، مما أدى إلى بروز توترات.

رابعاً - الحالة الإنسانية

25 - في 31 آب/أغسطس، كان قد سُجّل عبور 249 403 أفراد للحدود من السودان إلى جنوب السودان منذ اندلاع الاشتباكات في السودان في 15 نيسان/أبريل. وأكثر من 91 في المائة من الوافدين هم من مواطني جنوب السودان. وتتزايد المخاوف من الازدحام والاحتفاظ في الرنك في ولاية أعالي النيل. وأبلغ العديد من الوافدين عن معاناتهم من صدمات شديدة، وأبلغ بعضهم عن المعاناة من أمراض مزمنة دون أن تتوفر لهم إمكانية الحصول على العلاج أو الدعم الطبي بانتظام.

26 - وأكدت وزارة الصحة تقيي الصحة في ولاية أعالي النيل (6 حزيران/يونيه) ووسط الاستوائية (20 تموز/يوليه)، بينما أكد الشركاء في المجال الصحي تقييها في ولاية واراب (20 تموز/يوليه). وقامت الوزارة بحملات للقضاء على الحصبة في ولاية أعالي النيل بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة

الأمم المتحدة للطفولة. وعزز الشركاء في المجال الصحي تصديهم للحالة من خلال نشرهم عيادات متنقلة لتقديم خدمات الفحص والتلقيح والإحالة وتسليم حزم الطوارئ الطبية.

27 - وفي 16 حزيران/يونيه، أبلغ عن أكثر من 150 حالة إصابة، منها 23 حالة وفاة، بمرض غير معروف في وحدة دارجو للرعاية الصحية الأولية التي تقع في دارجو بيام بمقاطعة لونغوشوك بولاية أعالي النيل. وتواصل وزارة الصحة والشركاء من مجموعة الصحة رصد الوضع.

28 - وفي 25 حزيران/يونيه، نزح نحو 1 800 فرد عقب اشتباكات مسلحة اندلعت في ماتيانغ بمقاطعة لونغوشوك بولاية أعالي النيل. فقد فرّ الناس إلى الأدغال المحيطة بماتيانغ، بينما لجأ البعض إلى أماكن أخرى. وأبلغ عن وقوع أعمال نهب وعن إلحاق أضرار بممتلكات وملاجئ وحدوث خسائر مادية. ولا يزال الخوف من عودة الاشتباكات يسود في ماتيانغ.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع 104 حوادث أعاققت إيصال المساعدة الإنسانية، وانطوى 53 حادثاً منها على أعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وضد أصول هيئات هذه المساعدة. وأبلغ عن وقوع 34 حادث نهب وسرقة لأصول هيئات المساعدة الإنسانية. ووقعت 9 هجمات على قوافل ومركبات متعاقد عليها تجارياً في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس في جونقلي (4)، وأعالي النيل (1)، وشرق الاستوائية (3)، وواراب (1). ومنذ بداية عام 2023، قتل ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أثناء أداء عملهم.

خامسا - تنفيذ ولاية البعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

30 - واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة بالعمل مع الأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة في الاتفاق المنشط. وعقدت قيادة البعثة اجتماعات مع الرئيس ونائبه الأول ووزراء في الحكومة لتقييم عملية تحقيق السلام وتقصي سبل للتصدي للعنف القبلي.

31 - ونظمت البعثة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في جنوب السودان، ثلاث مشاورات مع اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا في واو (13 و 14 حزيران/يونيه) وراجا (15 حزيران/يونيه) وجوبا (4 و 5 تموز/يوليه) بشأن عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية في جنوب السودان. وحضر هذه الجلسات ما مجموعه 281 مشاركا (منهم 137 امرأة) وناقشوا أدوارهم وحقوقهم في كلتا العمليتين. وشددوا على ضرورة منح فرص متكافئة للنساء وتحسين الأمن في جميع أنحاء البلاد.

32 - وقدمت البعثة الدعم التقني إلى دورات تدريبية توجيهية لفائدة أعضاء برلمانات الولايات نظمتها وزارة الشؤون البرلمانية في بور بولاية جونقلي (من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه)؛ وبانتيو بولاية الوحدة (من 14 إلى 16 حزيران/يونيه)؛ وجوبا بولاية وسط الاستوائية (من 8 إلى 10 آب/أغسطس). وتعرف 215 برلمانيا (منهم 88 امرأة) على الاتفاق المنشط، وتنفيذ خريطة الطريق لعام 2022، وعلى أدوارهم ومسؤولياتهم في العملية التشريعية.

33 - وفي 20 حزيران/يونيه، قدمت البعثة، في اجتماع عقده الاتحاد الأفريقي في جوبا، إحاطة إلى السلك الدبلوماسي الأفريقي بشأن تنفيذ عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية، والدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الحكومة في هذا الصدد. وحضر الاجتماع سفراء إثيوبيا والسودان وأوغندا وإريتريا وجيبوتي.

34 - وواصلت البعثة مناقشات المائدة المستديرة المبتوتة على إذاعة مرآيا لتوسيع الفضاء المدني والسياسي. فقد نظمت البعثة 12 مناقشة حضرها ممثلون عن الأوساط الأكاديمية ووزراء ومسؤولون حكوميون كبار وقادة أحزاب سياسية ومنظمات من منظمات المجتمع المدني. وفي 19 حزيران/يونيه، نظمت البعثة برنامجاً إذاعياً بعنوان "الممارسة الفعلية للديمقراطية" نوقشت فيه مشاركة المرأة في السياسة وعملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية. واستضافت إذاعة مرآيا في اليوم نفسه برنامجاً حوارياً مع زعماء دينيين مسيحيين ومسلمين لنتاول دور كل منهم في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في إطار الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي 8 تموز/يوليه، يسرت البعثة عقد مناقشة مائدة مستديرة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاستقلال جنوب السودان تناولت الدروس المستفادة خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية وسبل المضي قدماً.

35 - وفي الفترة من 9 إلى 30 حزيران/يونيه، قدمت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الدعم إلى لجنة الإصلاحات القضائية في إجراء مشاورات عامة في بيبور وملكال ويامبيو وواو. وحضر المشاورات 919 مشاركاً (منهم 315 امرأة) وكان من بينهم مسؤولون حكوميون في الولايات وأعضاء من السلطة القضائية والشرطة وموظفو سجون ومحامون ممارسون وسلطات عرفية ومنظمات من منظمات المجتمع المدني. ومن المواضيع الرئيسية التي نوقشت استقلال القضاء، ودعم القضاة ورفاههم، والتفاعل بين نظامي العدالة الرسمي والعرفي.

36 - وفي 27 حزيران/يونيه و 11 و 12 تموز/يوليه، قدمت البعثة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها الدعم إلى مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في عقد حلقة العمل التقنية الحادية عشرة التي حضرها 40 مشاركاً (منهم خمس نساء). واستعرضت حلقة العمل مشروع الكتاب الأبيض بشأن الدفاع والأمن الذي سيحدد، عند الموافقة عليه، الإطار الإنمائي الطويل الأجل لإحداث التغيير في قطاع الأمن.

37 - ولتعزيز الحكم الديمقراطي وعمليات بناء السلام المستدام والتعايش السلمي وتوسيع الفضاء السياسي والمدني، قامت البعثة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والآلية المشتركة للرصد والتحقق المعاد تشكيلها، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بعقد منتدى للأحزاب السياسية في الفترة من 16 إلى 18 آب/أغسطس في واو بولاية غرب بحر الغزال. ووقع 61 مشاركاً (منهم 20 امرأة) من أحزاب سياسية ومنظمات متنوعة منكرة التقاهم لمنتدى الأحزاب السياسية بشأن "بناء أوجه التأزر من أجل إرساء الحكم الديمقراطي وبناء السلام المستدام". وفي 14 و 15 حزيران/يونيه، يسرت البعثة ومنظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم (Community Empowerment for Progress Organization) تنظيم حوار في راجا بين الأطراف السياسية حضره 41 فرداً (منهم 15 امرأة) لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط على المستوى دون الوطني.

- 38 - وفي 30 و 31 آب/أغسطس، دعمت البعثة حلقة العمل التي نظمتها اللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بشؤون الدفاع والمحاربين القدامى بشأن التعافي من الصدمات والصحة العقلية لفائدة أفراد قوات الدفاع والمحاربين القدامى وفقا للأولويات المحددة في خطة عمل اللجنة للفترة 2023-2024.
- 39 - وقدمت البعثة الدعم التقني إلى اللجنة المتخصصة للأمن الوطني والنظام العام المعاد تشكيلها التابعة للمجلس التشريعي الوطني الانتقالي في وضع خطة عملها السنوية الأولى التي اعتمدت في 25 آب/أغسطس.
- 40 - وفي الفترة من 21 إلى 25 آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم التقني والمساعدة إلى الإدارة الوطنية للسجون في مراجعة لوائح السجون لعام 2016 لمواءمتها مع قانون السجون المعدل حديثا.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

- 41 - واصلت البعثة العمل بنهج يشمل البعثة بأكملها للبقاء في وضعية تأهب استباقي تكفل لها التنقل للاستجابة للتهديدات القائمة والناشئة واستخدام آليتها للإنذار المبكر لتوجيه الأولويات العملية المتعلقة بحماية المدنيين. ولتعزيز تبادل معلومات الإنذار المبكر الجماعية وتحليلها وتعزيز التخطيط والاستجابات، أرست البعثة هيكل تنظيمية تجمع بين جميع العناصر للتركيز على حماية المدنيين بطريقة متكاملة ومنسقة.
- 42 - وواصلت البعثة أيضا تعزيز إشراك الجميع في الحوار والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على المستوى الوطني لتحسين حماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاتفاق المنشط. وراقبت البعثة عن كثب تأثير تدفق اللاجئين والعائدين الفارين من النزاع في السودان في التوترات القبلية والتنافس على الموارد في مخيمات النازحين داخليا المعاد تعيينها لرصد ما يُنبئ بإندازات مبكرة.
- 43 - ويسرت البعثة 18 مبادرة لبناء القدرات في مجال إرساء السلام وحلقات عمل ودورات للتدريب المهني لتعزيز حماية السلطات دون الوطنية والمحلية للمدنيين وتعزيز قدرة الأهالي على الصمود والتنمية المستدامة. وشارك ما مجموعه 1 792 فردا (منهم 356 امرأة) في هذه المناسبات، ومنهم ممثلون عن جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومنظمات من منظمات المجتمع المدني، وزعماء تقليديون، وأفراد من الأهالي، ونازحون داخليا في جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى وولايات واراب والبحيرات ووسط الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية وغرب بحر الغزال وأعالي النيل والوحدة.
- 44 - وسخرت البعثة تمويلها البرنامجي لتعزيز قدرة الأهالي على الصمود من خلال تعزيز المهارات المهنية لما عدده 270 من النازحين داخليا واللاجئين والمستفيدين من المجتمعات المضيفة (منهم 172 امرأة) في ولايات جونقلي وأعالي النيل وغرب الاستوائية، مما أدى بدوره إلى زيادة فرص كسب الرزق وإتاحة حلول دائمة. وأنجزت البعثة أيضا 26 مشروعا سريع الأثر في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وغرب الاستوائية وجونقلي والبحيرات وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال لتعزيز الحماية في المناطق حيث ينتشر العنف القبلي بشكل كبير، وتهيئة الظروف المواتية لعودة وإعادة إدماج 120 149 فردا (منهم 52 335 امرأة).
- 45 - وفي 24 و 25 حزيران/يونيه، عقدت البعثة وحكومة ولاية جونقلي وسلطاتها المحلية حوارا بين عشائر الدينكا في بور للتصدي للعنف القبلي الدوري في الولاية ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى وشارك في هذا الحوار 72 فردا (منهم 13 امرأة و 20 شابا). واتفق قادة العشائر على بذل جهود مشتركة للحفاظ على

السلام في منطقة جونقلي الكبرى. وناقش ممثلو العشائر سبل التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية وإنهاء الهجمات المتكررة. وحُدِّر الشباب من القيام بأعمال عدائية تجاه الجيران. وتم التوصل إلى موقف عشائري موحد وهو أن يُجرى حوار شامل قريبا بين العشائر المتنازعة لاستعادة الثقة وحل النزاعات القبلية في منطقة جونقلي الكبرى.

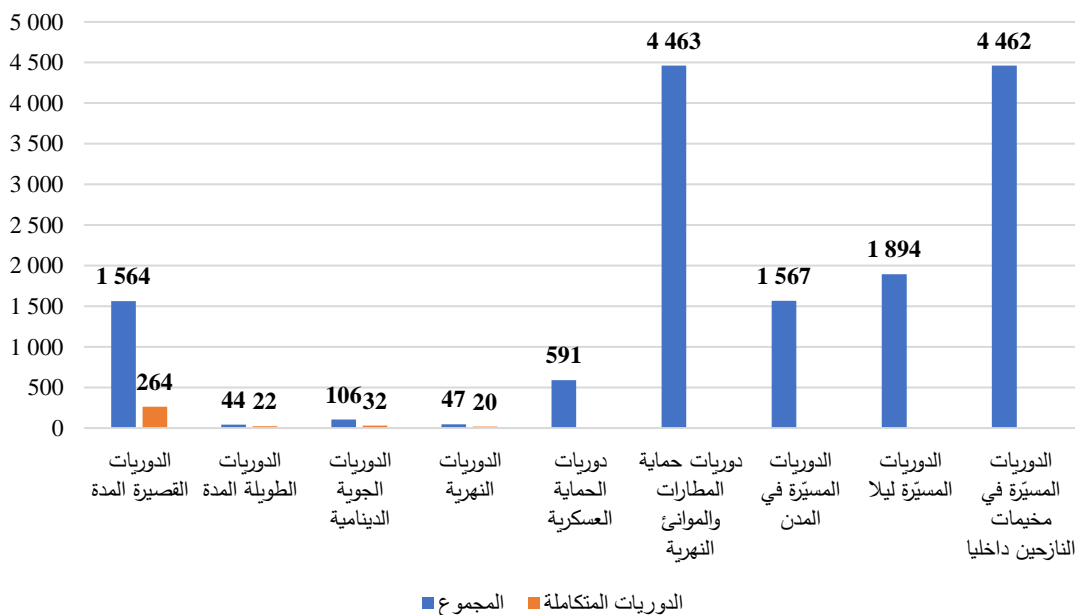
46 - وواصلت البعثة التنسيق والعمل مع سلطات الولاية والسلطات المحلية في شمال رمبيك بولاية البحيرات وفي شرق التونج بولاية واراب لإيجاد حلول مستدامة للعنف القبلي الدوري والعنف عبر الحدود بين عشائر باكام (شمال رمبيك) ولوانجانق (شرق التونج). وفي 27 و 28 حزيران/يونيه، دعمت البعثة العشائر وسلطات الولايات وسلطاتها المحلية في تنظيم حوار بشأن السلام لتسوية النزاعات الدائرة عبر الحدود بين عشائر لوانجانق وباكام في جنوب التونج بولاية واراب، وحضر هذا الحوار 100 فرد (منهم 12 امرأة). وأتاح هذا المنتدى منبرا لممثلي العشائر للمشاركة في المناقشات واقتراح حلول محلية تهدف إلى منع تكرار أعمال العنف وتعزيز المصالحة.

47 - وقامت البعثة، بالشراكة مع وزارات الثروة الحيوانية وبناء السلام في ولايات البحيرات وواراب والوحدة، بتسيير مشروع للحد من العنف القبلي في الولايات الثلاث في الفترة بين 16 و 27 حزيران/يونيه لفائدة 82 شابا من مرابط رعاة الماشية (منهم 7 نساء)، وأسفر ذلك عن اعتماد توصيات لتعزيز التعايش السلمي فيما بين العشائر المتجاورة من الولايات الثلاث.

48 - وفي 31 آب/أغسطس، كانت قوة البعثة قد سبَّرت 14 738 دورية، منها 338 دورية متكاملة، شارك فيها أفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفون مدنيون من أجل حماية المدنيين (انظر الشكل الأول). وشاركت نساء من حفظة السلام في 8 في المائة من الدوريات. وسبَّرت القوة ما مجموعه 1 462 دورية في موقع ملكال لحماية المدنيين ومحيطه.

الشكل الأول

الدوريات التي سبَّرتها القوة حتى 31 آب/أغسطس 2023

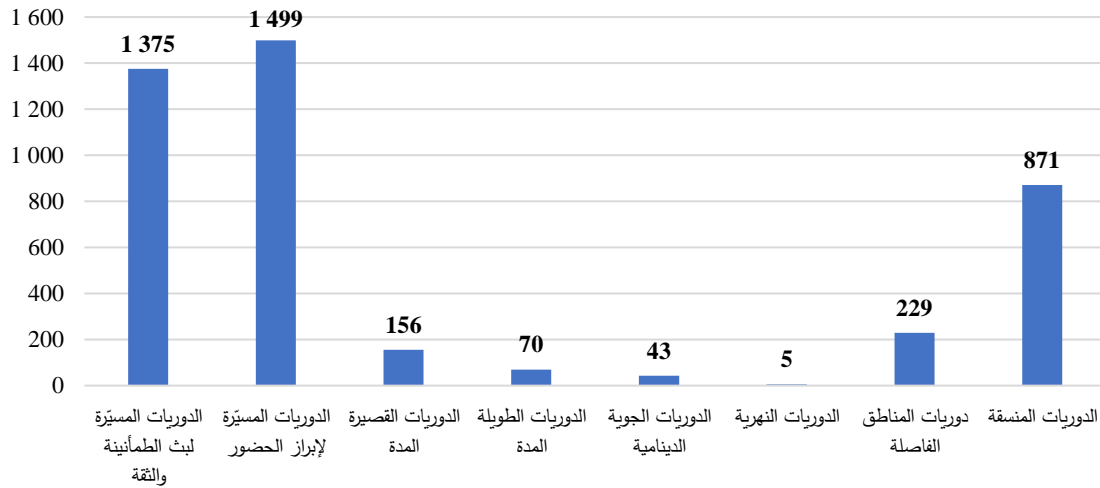


49 - وبهدف زيادة مدى العمليات والسيطرة على المناطق الحرجة لردع شن هجمات على المدنيين وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، احتفظت قوة البعثة بثلاث قواعد عمليات مؤقتة لمدة طويلة في كوج وطمبرة وجامانغ. وتخطط القوة لإنشاء 11 قاعدة مؤقتة إضافية في الناصر ويواي ومانيوبال وميوم وكبويتا ومانغالا وكاجو كاجي وموندري ومابر وأكوب وراجا لحماية المدنيين والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات.

50 - وفي 31 آب/أغسطس، كانت شرطة الأمم المتحدة قد سيرت 4 248 دورية، وضمت 3 790 دورية منها نساء وكانت 269 منها دوريات متكاملة (انظر الشكل الثاني). كما أجريت 221 عملية لمراقبة الدخول وثلاث عمليات تطويق وتفتيش في موقع ملكال لحماية المدنيين في إطار التدابير العملية لمنع وقوع حوادث أمنية والتخفيف من حدتها، والحد من الخوف من التعرض للأذى الجسدي، وتعزيز سلامة النازحين داخليا. وظل ما مجموعه 422 فريقا للاستجابة السريعة على أهبة الاستعداد للاستجابة في حالة وقوع حوادث أمنية دعما لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في جوبا وملكال وبانتيو.

الشكل الثاني

الدوريات التي سيرتها شرطة الأمم المتحدة حتى 31 آب/أغسطس 2023



51 - وقامت شرطة الأمم المتحدة بما عدده 2 010 زيارات قصيرة (مدتها ساعات معدودة) إلى مراكز الشرطة لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وقامت بأنشطة توعوية وتدريبية في الموقع لفائدة 11 039 ضابطا (منهم 1 613 امرأة) من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

52 - ونظمت شرطة الأمم المتحدة 1 068 برنامجا توعويا لفائدة 28 883 (13 883 امرأة) من الأهالي وقادتهم، بما في ذلك الشباب، للتوعية بأهمية الخفارة المجتمعية واستراتيجيات الحد من الجريمة.

53 - ولبّت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 440 طلبا من البعثة والأهالي للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه في وجودها ثم إزالتها والتخلص منها. وساهمت الأنشطة بصفة عامة في الحيولة دون وقوع إصابات أو خسائر في الأرواح من جراء انفجار الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة، ومكنت الأهالي من الوصول إلى 82 منطقة زراعية و 5 مرافق طبية و 25 منبعا من منابع المياه الطبيعية. وتم

التخلص مما مجموعه 60 952 قطعة من الذخائر المتفجرة وأصبح 733 596 مترا مربعا من الأراضي متاحا للاستخدام. وتلقى ما مجموعه 86 230 مشاركا (12 447 رجلا و 15 070 امرأة و 30 638 فتى و 28 075 فتاة) تثقيفا بمخاطر الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء البلاد، وبدا أن معارف 94 في المائة من المشاركين بشأن سبل التخفيف من التهديدات التي تشكلها المتفجرات قد زادت.

54 - وفي 8 حزيران/يونيه، استجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلب قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أن تظهر الموقع حيث انفجرت ذخائر عن غير قصد في قاعدة عسكرية في بانتيو بولاية الوحدة ومحيط هذا الموقع. وأدى الانفجار إلى تناثر ذخائر متفجرة على مسافة تصل إلى 5 كيلومترات، فوصلت إلى مناطق سكنية وتسببت في إصابة 19 شخصا، منهم طفلان. وتم التخلص مما مجموعه 2 298 قطعة من الذخائر المتفجرة حتى حينه.

المناخ والسلام والأمن

55 - تسبب تأخر موسم الأمطار في تأخر بدء أنشطة زراعة المحاصيل، ومن المرجح أن يؤثر ذلك في الأمن الغذائي ويزيد من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأبلغ مركز الأمم المتحدة المعني بالسوائل الذي يرصد حالة الفيضانات في جنوب السودان أن مياه الفيضانات غمرت أكثر من 10 921 كيلومترا مربعا، مما تسبب في تضرر أكثر من 202 000 فرد خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ريكونا بولاية الوحدة، وبور الجنوبية وبجي بولاية جونقلي، وشرق رمبيك بولاية البحيرات. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر تغير أنماط المناخ والتنافس على الموارد في تنقل الرعاة، وهو ما يفاقم التوترات في بعض المناطق. ففي منطقة الاستوائية الكبرى، استمر الوجود المتواصل لمربي الماشية من قبيلة الدينكا، الذين نزحوا من بور إثر الفيضانات التي شهدتها ولاية جونقلي في الفترة 2021-2022، في إثارة التوترات مع الأهالي بسبب خوفهم من احتمالات إتلاف مزروعاتهم.

56 - واستجابة لذلك، أصبح الأمن المناخي بندا على جدول أعمال الحوارات القبلية، حيث كان بندا على سبيل المثال في الحوار الذي جرى بين عشائر الدينكا في بور (24 و 25 حزيران/يونيه)، لاكتساب فهم أفضل لتأثير المناخ في سبل العيش المحلية ولمخاطر النزاعات، وللتفكير في الأعمال المشتركة التي يمكن القيام بها لمواجهة هذه الحالة.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

57 - دعمت البعثة إيفاد محكمة متنقلة إلى ملكال في الفترة من 2 تموز/يوليه إلى 29 آب/أغسطس للنظر في الجرائم الجسيمة وتعزيز المساءلة، وأسفر ذلك عن صدور 20 حكما بالإدانة. وانطوت 9 قضايا على عنف جنسي وجنساني وأدين فيها 9 أفراد. وتلقى جميع المدعين والضحايا والشهود والمتهمين الدعم النفسي الاجتماعي والمساعدة القانونية. وأوفدت البعثة أيضا بعثة تقييم لإيفاد محكمة متنقلة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة روينغ الإدارية في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 8 حزيران/يونيه.

58 - وفي الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس، دعمت البعثة حكومة ولاية الوحدة في الحد من الاحتجاز التعسفي، وواصلت دعمها للإدارة الوطنية للسجون والسلطات القضائية في مراجعة أوامر الاحتجاز التحفظي، بما في ذلك في السجون المركزية في جوبا بولاية وسط الاستوائية ورمبيك بولاية البحيرات وبور

بولاية جونقلي، وساهم ذلك في الإفراج عن 11 من المحتجزين احتجاجا تحفظيا في جوبا و 13 آخرين في بور في 3 تموز/يوليه.

59 - وفي ولاية غرب بحر الغزال، أجرت البعثة في 25 و 26 تموز/يوليه تدريبا بشأن حقوق الإنسان الواجبة للمحتجزين في جيدي وبازيا لفائدة ما مجموعه 45 ضابطا عسكريا وقائدا مدنيا (منهم 20 امرأة) تابعين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتدريباً على التحقيق الجنائي لفائدة 20 ضابط شرطة (منهم 3 نساء) في الفترة من 21 إلى 25 آب/أغسطس في كواجينا.

60 - وفي الفترة بين 21 و 27 حزيران/يونيه، عقدت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة حلقة عمل تدريبية لفائدة 50 قاضيا مشاورا (منهم 4 نساء) لتعزيز قدرة مديرية القضاء العسكري في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على تعزيز المساواة عن الجرائم الجسيمة. ودعمت البعثة أيضا إيفاد محكمة عسكرية عامة إلى مقاطعة نهر ياي بولاية وسط الاستوائية في الفترة من 22 أيار/مايو إلى 16 حزيران/يونيه. وُبت في ما مجموعه 14 قضية انطوت 4 منها على عنف جنسي، حيث صدرت أحكام بالإدانة في حق 11 جنديا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجندي واحد من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (جميعهم رجال). وشارك محامون مدنيون عن الضحايا في الإجراءات وتلقى جميع الضحايا والشهود الدعم النفسي الاجتماعي وأشكالا أخرى من الدعم من البعثة.

61 - وفي ولاية غرب بحر الغزال، أطلقت البعثة مشروعاً تجريبياً في سجن ثور ماجاك في 6 حزيران/يونيه، ويهدف المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي في السجون. وقدمت البعثة أيضا دورات تدريبية بشأن إدارة السجون، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ("قواعد نيلسون مانديلا")، والعنف الجنسي والجنساني في السجون إلى 176 مشاركا (منهم 51 امرأة) في أويل وكوج وكواجوك ورمبيك وتوريت وواو.

62 - ودعمت البعثة إطلاق برنامج تثقيفي في سجن الولاية في أويل بولاية شمال بحر الغزال لفائدة 56 سجينا من الذكور (22 منهم أحداث) في 20 حزيران/يونيه، وتدريب تجربي على صناعة الصابون لفائدة 20 سجينا (منهم 5 نساء) في سجن الولاية في بانتيو بولاية الوحدة في 8 تموز/يوليه.

63 - وفي إطار مشروع الصندوق الاستئماني لمقاطعة كوج، دعمت البعثة تقديم دورات تدريبية بشأن قوانين جنوب السودان لفائدة 45 من أعضاء المحاكم العرفية وفاعلين آخرين في مجال العدالة (منهم 12 امرأة)، ودورات تدريبية بشأن التحقيق لفائدة 45 محققا وضابط شرطة (منهم 4 نساء) في الفترة بين 23 و 27 آب/أغسطس.

64 - وفي إطار مشروع الصندوق الاستئماني في ولاية جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى، دعمت البعثة عقد اجتماعي مائدة مستديرة لما عدده 100 امرأة بشأن دورهن في تعزيز سبل اللجوء إلى القضاء والأمن المجتمعي في بور في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه، وفي بلدة بيلكي - أكوبو في 21 و 22 آب/أغسطس. وفي الفترة من 1 أيار/مايو إلى 30 حزيران/يونيه، قام مشروع مماثل يستهدف الشباب بتدريب 324 مستقيدا (منهم 100 امرأة) في واو لتعزيز السبل المستدامة لكسب الرزق والتسوية السلمية للنزاعات. وفي الفترة من 18 إلى 21 تموز/يوليه، دعمت البعثة وشركاؤها الاجتماع الأول لهياكل الحوكمة القبلية المعاد تشكيلها بموجب اتفاق بيبوري لمناقشة إنشاء آليات لتسوية المنازعات القبلية.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

65 - في 31 آب/أغسطس، كانت قوة البعثة قد سَيرت 44 دورية طويلة المدة و 1 564 دورية قصيرة المدة وقامت بما عدده 591 مهمة من مهام الحماية العسكرية لتهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية و/أو لدعم إيصالها بما يضمن حماية العاملين في المجال الإنساني. ولتوفير قوة البعثة الحماية العسكرية لمراكز العمل الإنساني، نُشرت قاعدة جام جانغ للعمليات المؤقتة في مقاطعة باربانق منذ 16 تموز/يوليه، وقاعدة تورالي (من 10 إلى 22 تموز/يوليه) لتأمين سير قافلة لبرنامج الأغذية العالمي من مستودع تورالي إلى مانكين.

66 - ولَبَّت البعثة 24 طلباً من الشركاء في مجال العمل الإنساني لتوفير الحماية العسكرية والدعم اللوجستي، واستجابت لما عدده 539 طلباً لتوفير الحماية لتسعة مواقع لمهابط طائرات تستعملها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.

67 - وفي 31 آب/أغسطس، كانت شرطة الأمم المتحدة قد قامت بما عدده 59 مهمة لإيصال المساعدات الإنسانية و 193 عملية حراسة أمنية لمهندسين وبعثات رفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شرطة الأمم المتحدة نشر 5 قواعد متكاملة من قواعد العمليات المؤقتة وقواعد عمليات السرايا (ياي وأكوبو وبيبور وطمبرة وكودوك)، واستُخدمت هذه القواعد لثبث الثقة والطمأنينة والقيام بالاتصالات القيادية الرئيسية وبناء القدرات من أجل أن تقدم الشرطة الوطنية لجنوب السودان خدماتها للأهالي، بما في ذلك النازحون داخليا الموجودون في المخيمات ومناطق العودة.

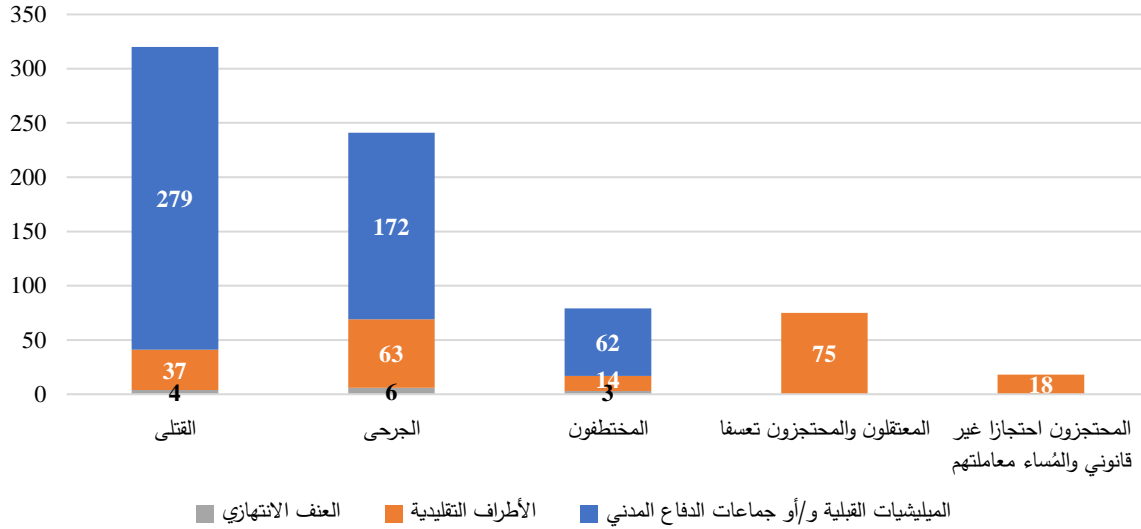
68 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتحقق من سلامة 521 كيلومترا من الطرق التي حددتها البعثة كأولوية وقامت بتطهيرها، ورافقت دوريات لمسافة 928 كيلومترا، فتسنى بذلك تنقل حفظة السلام والشركاء في مجال العمل الإنساني سالمين من خطر الذخائر المتفجرة.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

69 - تحققت البعثة من وقوع 199 حالة من حالات أعمال العنف التي أثرت سلباً في حالة حقوق الإنسان والحماية، بما في ذلك 123 حالة قتل، و 28 حالة إصابة بجراح، و 20 حالة اختطاف، و 20 حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين، و 8 حالات احتجاج غير قانوني وإساءة معاملة ونهب وتدمير لممتلكات مدنية، ووثقت البعثة هذه الحالات. وطالت هذه الحوادث 733 مدنياً، منهم 99 امرأة و 92 طفلاً (54 فتى و 38 فتاة) (انظر الشكلين الثالث والرابع). وكان من بين 320 مدنياً قتلوا ما عدده 33 امرأة و 18 طفلاً (12 فتى و 6 فتيات). ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، يمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 15 في المائة في عدد الحوادث (من 236 إلى 199) وانخفاضاً بنسبة 26 في المائة في عدد الضحايا (من 992 إلى 733). وإجمالاً، نسب 133 حادثاً من تلك الحوادث إلى الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني؛ ونُسب 35 حادثاً إلى قوات الأمن الحكومية؛ ونُسبت 10 حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني؛ ونُسب 11 حادثاً إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات منشقة؛ ونُسب حادثان إلى العناصر المسلحة الأجنبية؛ ونُسبت 8 حوادث إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية و/أو عناصر مسلحة أخرى.

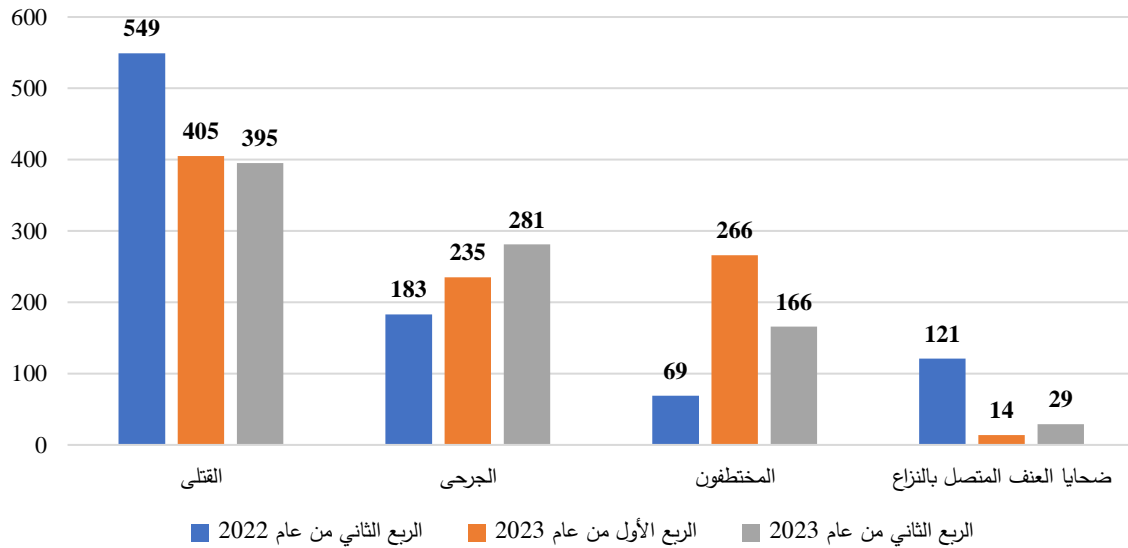
الشكل الثالث

عدد الضحايا حسب نوع العنف ومرتكبه



الشكل الرابع

عدد الضحايا في الربع الثاني من عام 2022 والربعين الأول والثاني من عام 2023



70 - واستمر ورود تقارير عن ادعاءات بوقوع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير بأن 10 مدنيين (9 رجال وفتى واحد) أعدموا في ولايتي واراب والبحيرات بناء على اتهامات من سلطات الولايتين بالضلوع في أعمال عنف قبلي وأنشطة إجرامية أخرى. وتواصلت البعثة مع سلطات كلتا الولايتين والسلطات الوطنية للتحقيق في ما ورد من تقارير ومعالجتها.

71 - واستمرت قوات الأمن في فرض قيود غير مبررة على الحريات الأساسية، بما في ذلك فرض الرقابة على من يعبرون عن آراء معارضة ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفا، وزاد ذلك من تقييد الفضاء المدني والمشاركة العامة في عمليات الحوكمة وطال 19 مدنيا من الذكور.

72 - وساهمت البعثة في استعراض مشاريع القوانين المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر وفق أفضل الممارسات الدولية. وأنجزت البعثة سلسلة من الاتصالات مع الأطراف المعنية وقدمت لهم دورات تدريبية بشأن آليات العدالة الانتقالية؛ وتدعم وزارة العدل والشؤون الدستورية إقامة منصة على الإنترنت من خلال إنشاء موقع على شبكة الإنترنت من أجل نشر المعلومات عن العدالة الانتقالية.

73 - وأجرت البعثة 49 نشاطا لبناء القدرات والتوعية لفائدة المعنيين، ومنهم المسؤولون الحكوميون وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنظمات المجتمع المدني والقادة المجتمعين وعامة الجمهور، ووصلت إلى 1 919 فردا (منهم 729 امرأة) وعززت قدرتهم على المساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جنوب السودان.

(أ) الأطفال والنزاع المسلح

74 - تحققت الأمم المتحدة من وقوع 111 انتهاكا جسيما في حق 110 أطفال (97 فتى و 13 فتاة): تجنيد واستخدام 103 أطفال (102 فتى وفتاة واحدة)؛ وقتل (3) وتشويه (4) سبعة أطفال (5 فتيان وفتاتان) واغتصاب (فتاة واحدة). وطالت تلك الانتهاكات أطفالا في ولايات غرب الاستوائية (72) وجونقلي (33) والوحدة (3) ووسط الاستوائية (1) وأعلي النيل (1).

75 - وسُجل ارتكاب 103 انتهاكات من الانتهاكات المتمثلة في تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنها 46 ارتكبتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان و 29 ارتكبتها القوات الموالية للواء جيمس ناندو و 28 ارتكبتها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونُسب حادث اغتصاب واحد إلى القوات الموالية للواء جيمس ناندو. ونُسب حادث قتل واحد إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ونُسب حادث تشويه إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بينما نُسبت 5 حوادث بسبب متفجرات من مخلفات الحرب إلى جناة مجهولي الهوية.

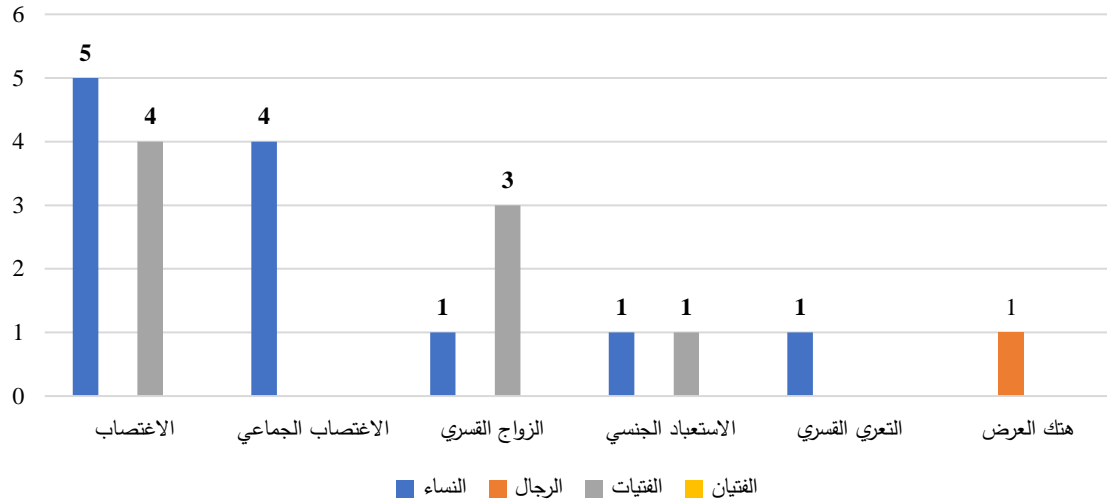
76 - وقدمت البعثة 63 دورة للتوعية بحماية الأطفال إلى 532 3 مشاركا (1 037 امرأة)، ومنهم 320 2 فردا من الأهالي (869 امرأة)، و 998 فردا من قوات الأمن الحكومية (135 امرأة)، و 129 مسؤولا حكوميا (26 امرأة)، و 77 ضابطا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (3 نساء)، و 8 من الشركاء في مجال الحماية (4 نساء).

(ب) العنف الجنسي المتصل بالنزاع

77 - قامت البعثة بالتحقق من 18 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع وبتوثيقها، وطالت هذه الحوادث 21 ضحية (12 امرأة ورجل واحد و 8 فتيات) (انظر الشكلين الخامس والسادس). وتراوحت أعمار الضحايا البالغين بين 20 و 49 عاما. وتلقى 13 ضحية المساعدة الطبية، وسعى 6 منهم إلى اتخاذ إجراءات قانونية، وأحيل اثنان لتلقي الرعاية النفسية الاجتماعية. ونُسبت هذه الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (6)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (1)، وأجهزة الأمن الوطني (2)، والميليشيات القبلية (9)، وإلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان سوياً (2)، وعنصر مسلح مجهول الهوية (1).

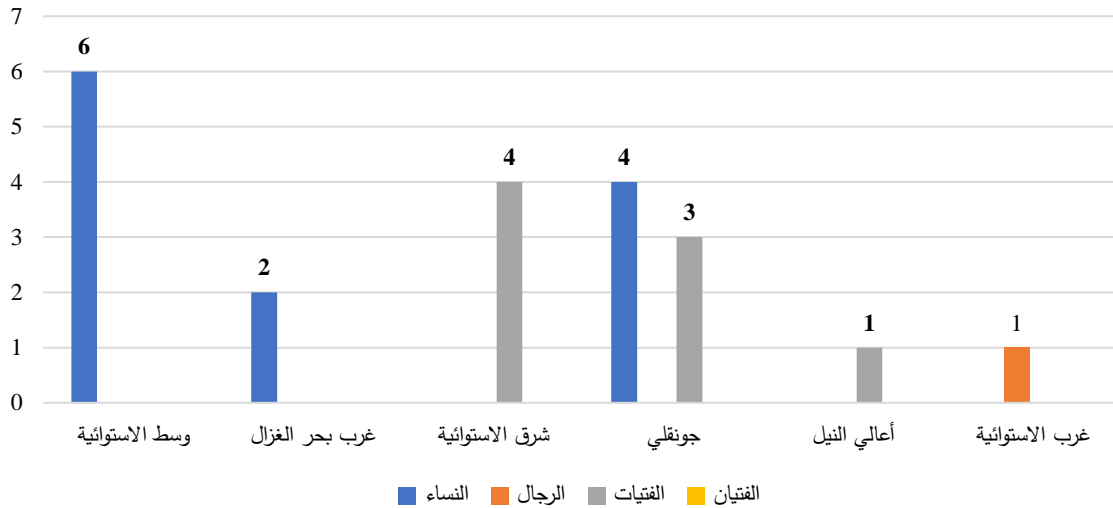
الشكل الخامس

ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع حسب نوع الانتهاك



الشكل السادس

ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع حسب الولاية



78 - وفي 15 حزيران/يونيه، عقدت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة حواراً بين المدنيين والعسكريين في مقاطعة ياي بولاية وسط الاستوائية، وحضره 121 فرداً (منهم 31 امرأة)، ومنهم رئيساً لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بخطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وأفراد عسكريين كبار. واختتم الحوار بإصدار 18 توصية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونظمت حلقة عمل مماثلة في 7 و 8 تموز/يوليه في كواجوك بولاية واراب حضرها 22 فرداً (منهم 8 نساء). وصدرت عنها توصية بالتعجيل بتوحيد القوات المسلحة للحد من العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يرتكبه الأفراد العسكريون من خلال المساءلة.

79 - وفي 27 حزيران/يونيه، اشتركت البعثة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في استضافة منتدى بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع لفائدة 36 ضحية (30 امرأة و 6 رجال)، ونوقشت في المنتدى التحديات التي يواجهها الضحايا، وصدرت عنه توصية بإنجاز مشاريع تستجيب لاحتياجاتهن (من الناحية الطبية والنفسية ومن ناحية سبل العيش).

80 - وفي 26 و 27 حزيران/يونيه، نظمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية ووزارة العدل والشؤون الدستورية ومنظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، حلقة عمل تشاورية بشأن ضمان مراعاة عملية العدالة الانتقالية في جنوب السودان للاعتبارات الجنسانية. وحضر حلقة العمل ما مجموعه 128 فردا (منهم 108 نساء)، ووضعت توصيات رئيسية لضمان تركيز عملية العدالة الانتقالية على الضحايا ومراعاتها للاعتبارات الجنسانية، ووضعت كذلك تشريعا لإنشاء آليات العدالة الانتقالية، وأحالوا هذه التوصيات وهذا التشريع إلى رئيس البرلمان.

واو - المرأة والسلام والأمن

81 - في 6 حزيران/يونيه، تواصلت البعثة مع 30 سفيرة سلام في لوغورونغ بولاية شرق الاستوائية لتحديد التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لبرامجهن. وطلبت النساء من البعثة والشركاء الآخرين في مجال السلام تقديم المزيد من الدعم إليهن في تنمية قدراتهن. وفي 13 تموز/يوليه، نظمت البعثة نشاطا توعويا بشأن العنف الجنسي والجنساني لفائدة 30 طالبا (11 فتاة و 19 فتى) في مدرسة أليانس الثانوية في بور بولاية جونقلي. وأدان الطلاب الزواج المبكر والقسري والعنف الجنسي والجنساني وشددوا على ضرورة بذل جهود مشتركة للحد من العنف الجنسي والجنساني.

82 - وفي 19 تموز/يوليه، نظمت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية مناسبة بشأن البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المعروف باسم بروتوكول مابوتو) استعدادا لتنفيذه. إذ وقّع الرئيس كير هذا البروتوكول ليصبح قانونا في آذار/مارس 2023.

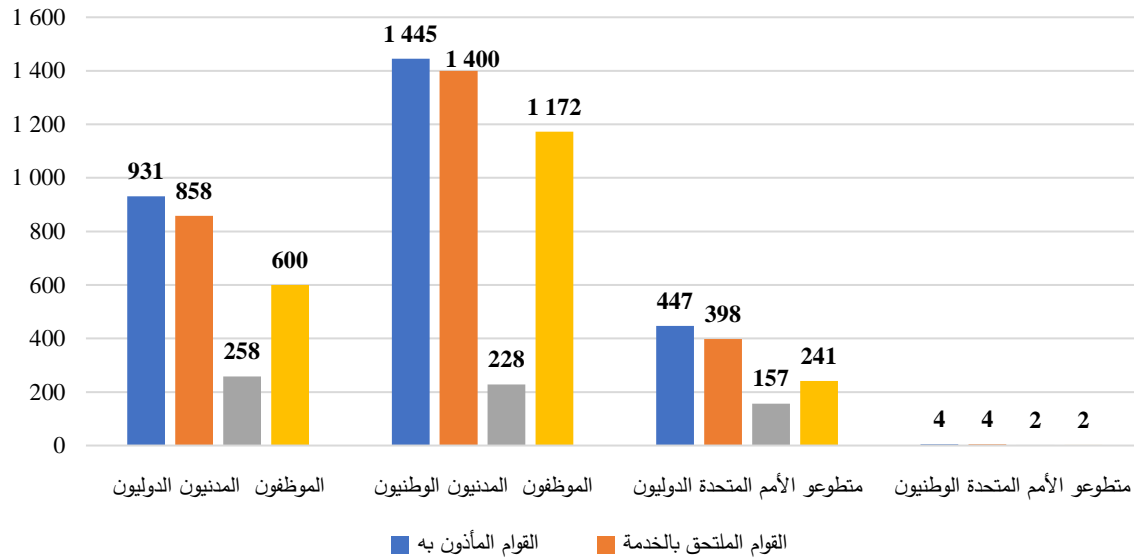
83 - ولدعم تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإدارة الوطنية للسجون، واصلت البعثة تقييماتها للاحتياجات الجنسانية في بانتيو وكواجوك وتوريت في آب/أغسطس. وفي الفترة من 21 إلى 23 آب/أغسطس، قدمت البعثة تدريبا بشأن إدارة السجون على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية لفائدة 30 موظفا من موظفي السجون (منهم 20 امرأة) في رمبيك.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

84 - في 31 آب/أغسطس، بلغ عدد الأفراد المدنيين في البعثة 660 2 فردا، منهم 858 موظفا دوليا (258 امرأة، 30,0 في المائة) و 1 400 موظف وطني (228 امرأة، 3,16 في المائة) و 398 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين (157 امرأة، 40,0 في المائة) (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

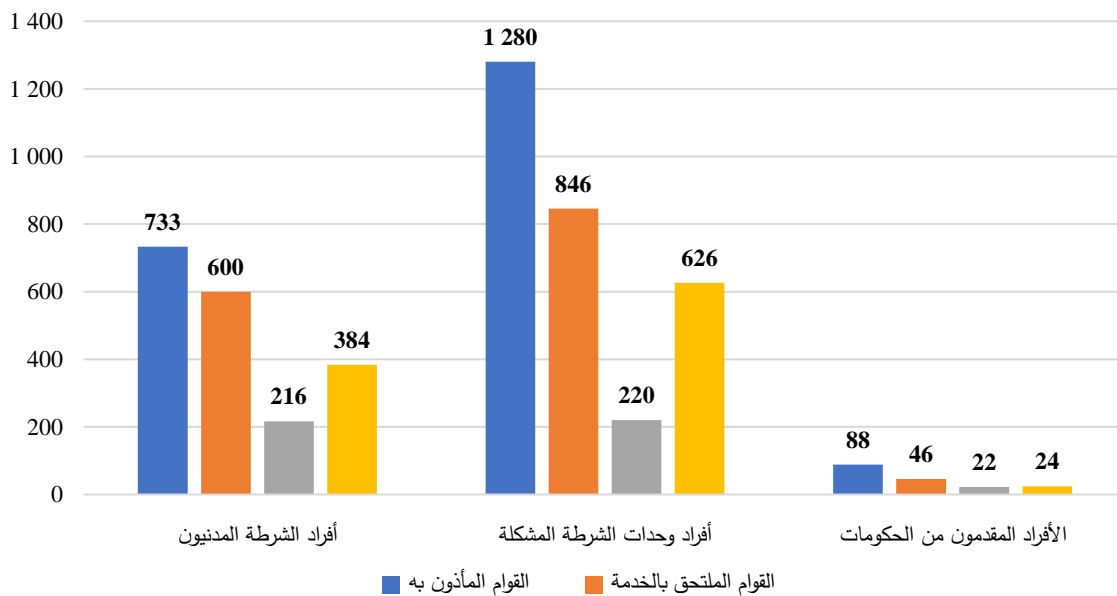
الموظفون المدنيون في البعثة في 31 آب/أغسطس 2023



85 - وبلغ قوام الشرطة 1 492 فردا (مقابل القوام المأذون به البالغ 2 101 فرد)، وكان يتألف من 600 فرد من فرادى ضباط الشرطة، منهم 216 امرأة (36,0 في المائة)؛ و 846 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (220 امرأة، 26,0 في المائة)؛ و 46 مستشارا لشؤون العدالة والمؤسسات الإصلاحية (22 امرأة، 47,8 في المائة) (انظر الشكل الثامن).

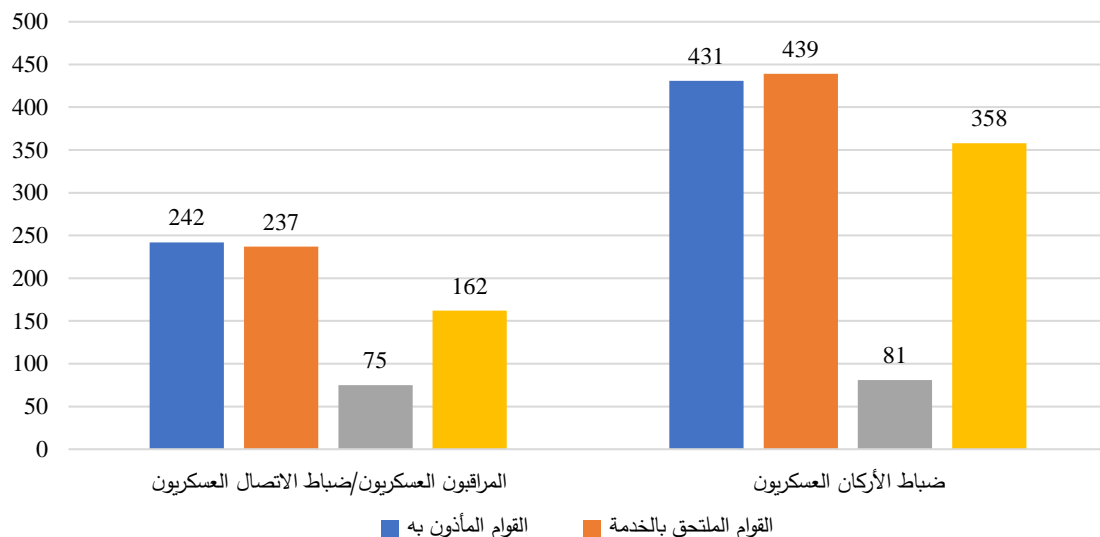
الشكل الثامن

قوام شرطة البعثة في 31 آب/أغسطس 2023

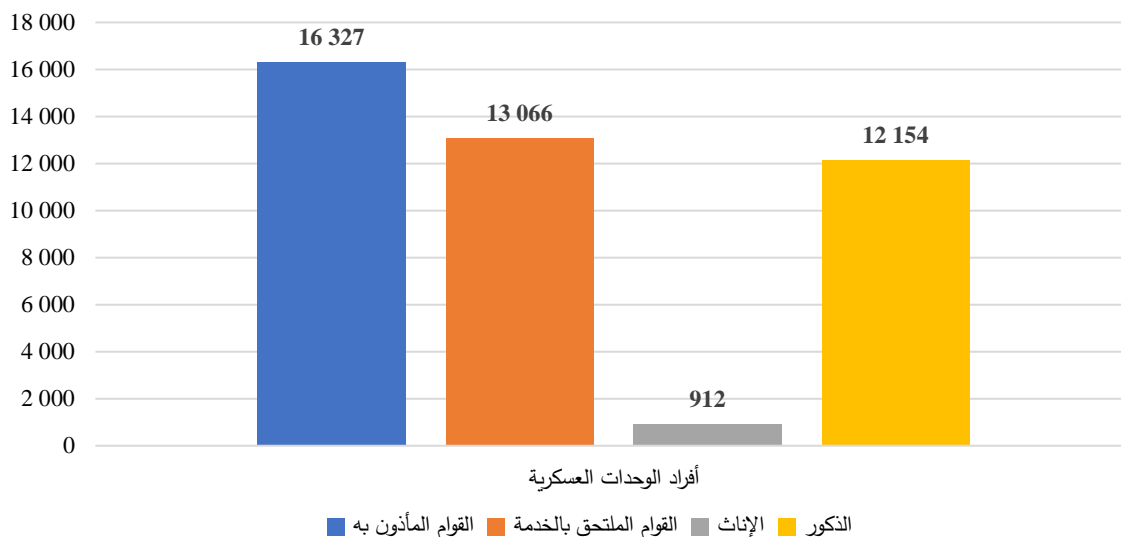


86 - وبلغ قوام قوات البعثة مقابل القوام المأذون به البالغ 17 000 ما عدده 13 742 فردا عسكريا: 237 ضابطا من ضباط الاتصال العسكريين، منهم 75 امرأة (31,6 في المائة)؛ و 439 ضابطا من ضباط الأركان العسكريين، منهم 81 امرأة (18,5 في المائة)؛ و 13 066 فردا من أفراد الوحدات العسكرية، منهم 912 امرأة (7,0 في المائة) (انظر الشكلين التاسع والعاشر).

الشكل التاسع
أفراد البعثة العسكريون



الشكل العاشر
وحدات الأفراد العسكريين



87 - وتواصل البعثة إدارة مخاطر سوء السلوك، ولا سيما مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي 31 آب/أغسطس، كانت البعثة قد قامت بأربع زيارات إلى واو ويامبيو (بما في ذلك طمبرة) وتوريت ويابي، واستعرضت سجلات المخاطر وخطط العمل؛ وقامت باجتماعات واتصالات مع فرق العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين العاملة على المستوى الميداني وآليات الشكاوى المجتمعية؛ وعقدت دورات تدريبية تذكيرية بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وتواصلت مع الموظفين بشأن مسائل السلوك والانضباط. وسينصب التركيز من الآن فصاعداً على الأفراد المنشورين في المواقع النائية على وجه الخصوص.

88 - ووفقاً للسياسة السارية، جُهزت في الوقت المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك. وفي 31 آب/أغسطس، كان قد سُجل 33 ادعاءً بارتكاب سوء سلوك في نظام تتبع إدارة الحالات. وسُجل ادعاءً بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقاً يتلقون الدعم من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

89 - في 31 تموز/يوليه، كانت البعثة قد سجلت 28 انتهاكاً لاتفاق مركز القوات (مقابل 63 انتهاكاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وتعلق 25 انتهاكاً من تلك الانتهاكات بفرض السلطات الحكومية قيوداً على الحركة أثرت على عمل دوريات البعثة في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وأعلى بحيرات النيل وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال. وألغى تسيير 11 دورية جوية دينامية ودورية برية من واو إلى راجا وتمساحة وديم زبير وبورو مدينة وخور - غانا وكاتا وسوتو بسبب عدم تأكيد مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا تلقي المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران التي أرسلت إليه. ولم يُسمح بوصول 17 دورية من دوريات البعثة إلى نندوروبا، وغانغورا، ونايباتاي، ولوبونوك، ومريدي، ونغيري، وموندي، وكيديبا، ومفولو، وأساري، وريغو - تيندالو، ولينيا، وتركاكا، ووُجي، وتونج، وجوبور، ومانغالا، وغياميزا، وببيساك ونوليت، ولادو كودا.

90 - وفي 1 حزيران/يونيه، منعت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان متعاقدين مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من الوصول إلى وجهتهم واعتدت عليهم في لوا بولاية شرق الاستوائية وهم في طريقهم من نيمولي إلى أوباري لتدمير ذخائر غير منفجرة على الرغم من حصولهم على إذن بذلك.

91 - ومن الانتهاكات لاتفاق مركز القوات أيضاً فرضُ ضرائب ورسوم وقيود لا مبرر لها على البعثة وعلى المتعاقدين معها فيما يتعلق بتوريد الشحنات المخصصة حصراً لاستخدام البعثة. وفي 14 حزيران/يونيه، اضطرت شركة إسكو إلى دفع رسوم قدرها 2 550 000 جنيه من جنهات جنوب السودان (حوالي 19 500 دولار) إلى الهيئة الوطنية للإيرادات مقابل الترخيص باستيراد مواد غذائية. وفي 5 تموز/يوليه، رفعت البعثة احتجاجاً على ذلك إلى الحكومة واستمرت في التواصل معها من أجل إعفاء البعثة والمتعاقدين معها من دفع الرسوم المفروضة.

92 - وفي 16 حزيران/يونيه، استعاد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في ولاية جونقلي شاحنة تعود لوحدة هندية من وحدات البعثة كانت عناصر مجهولة الهوية قد استولت عليها بغير حق خلال هجوم

مسلح على قافلة للبعثة كانت تسير على الطريق الرابط بين مانيابول وغوموروك في كانون الأول/ديسمبر 2013.

93 - ولا يزال الإجرام هو التهديد الرئيسي المحقق بأفراد الأمم المتحدة وعملياتها ويتجسد في أعمال قطع الطرق والسرقات البسيطة والسطو المسلح على مساكن الموظفين المعيّنين محليا وفي أعمال أخرى. واستمرت أعمال قطع الطرق في استهداف قوافل المساعدة الإنسانية التي ترافقها قوات البعثة للحماية العسكرية. وفي موقع حماية المدنيين في ملكال، اختُطف ضابط من شرطة الأمم المتحدة لفترة مؤقتة، وحُرب برجا مراقبة تستخدمهما البعثة عقب اشتباكات قبلية اندلعت في الموقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت 55 حالة رفض لوصول أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى وجهاتهم ومضايقتهم وتخويفهم وابتزازهم.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

94 - أنجزت قوة البعثة تقييما لما عدده 11 وحدة، وهي 5 كتائب مشاة و 4 وحدات هندسية ووحدة طيران واحدة ووحدة طبية واحدة. وخصّص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريبيا جيدا وجاهزة من الناحية العملية وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وتجاوزت 5 وحدات المعايير المحددة في أداة تقييم الوحدات العسكرية بينما استوفتها 6 وحدات بنجاح.

95 - وقّمت شرطة الأمم المتحدة حالة وأداء 4 وحدات شرطة مشكلة (اثنتان في جوبا وواحدة في بانتيو وواحدة في ملكال). واعتُبر أداؤها مرضيا بوجه أعم، وقُدمت إليها توصيات بإدخال تحسينات في مجالي التدريب والإدارة. وخلال تقييم إضافي لوحدة ملكال أنجز في 16 و 17 آب/أغسطس، وقُف على ثغرات في الأداء وأوصي باتخاذ تدابير علاجية.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

96 - يمر جنوب السودان بفترة حاسمة في تاريخه وهو يسير نحو إجراء أول انتخابات عامة فيه على الإطلاق منذ حصوله على الاستقلال في عام 2011. وإذ يبقى أقل من سنتين على انقضاء الفترة الانتقالية، لا يزال يتعين على الحكومة أن ترسي الأطر القانونية اللازمة وما يتصل بها من مؤسسات للتحضير لانتخابات ذات مصداقية وإجرائها فعليا. والوقت من ذهب. ولذلك، أحث قادة جنوب السودان على استخدام الوقت المحدود المتبقي للقيام بالمهام الباقية.

97 - وإذ أُشيد بتصريح الرئيس باستمراره بأن الانتخابات ستُجرى كما هو مخطط لها، ألاحظ بقلق متزايد أن البرلمان لم يعتمد بعد مشروع قانون الانتخابات الذي لا يزال في انتظار أن يبت فيه المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية لم تتم بعد. والاتفاق على هذه المهام الحاسمة لا يتطلب موارد مالية، بل يتطلب الإرادة السياسية وروح التوافق للمضي قدما على نحو يراعي الجميع. ويؤثر عدم أداء مجلس الأحزاب السياسية لوظائفه سلبا في العملية السياسية، حيث إن معظم الأحزاب السياسية تعمل دون تسجيل ولم يجر حوار هادف بين الأحزاب حتى الآن بشأن ترشيد العملية الانتخابية.

98 - وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية للاتفاق بشأن هذه الأحكام الرئيسية لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعداد السكان وتسجيل الناخبين ومشاركة الناخبين داخليا وللجائين.

99 - ويُتيج إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأطراف الثلاثة والحكومة التي تهدف إلى دعم عملية وضع الدستور والعملية الانتخابية منبراً لإحراز تقدم في التنفيذ، إضافة إلى إتاحتها فرصة للشركاء لتقييم كيف يمكنهم التدخل في نطاق ما تطلبه الحكومة من مساعدة انتخابية. وأشجع الأطراف على تحقيق ما ينتظره الجمهور والوفاء بهذه المحطات الرئيسية. وأُعرب عن تقديري لاستمرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأطراف الثلاث في فرقة العمل، وأدعو إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من أجل توجيه رسائل موحدة والاستفادة من الميزات النسبية التي يجلبها كل شريك إلى العمليات.

100 - وأستمر في التشديد على أهمية أن يوجد فضاء سياسي ومدني وأن يسود الأمن، فذلك شرط مسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وفي ظل بدء حملات انتخابية في أنحاء من البلد، يتحتم أن تتاح لجميع الأحزاب السياسية الفرص والإمكانات لحشد الدعم السياسي وأن يخول لها الحق في ذلك على قدم المساواة وبموجب القانون. وأذكر الطرفين أيضاً بالالتزام الواقع عليهما وهو احترام الأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق المنشط.

101 - وأدعو الرئيس سلفاً كبير ونائبه الأول ريباك مشار إلى التعجيل بحل خلافاتهما بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية، والانتهاج من توزيع مناصب الرتب الوسطى في قيادة القوات الموحدة اللازمة. وفي ظل استمرار التخلف عن الوفاء بالمواعيد النهائية المتعلقة بالقوات الموحدة الضرورية، أدعو كلا الزعيمين إلى التعجيل بإعادة العملية إلى مسارها.

102 - وأُعرب مرة أخرى عن قلقي من أن يكون للأزمة السياسية غير المسوّاة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والجناح المعارض في هذه الحركة، الناجمة عن إقالة وزيرة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى ووزير الداخلية وإعادة توزيع حقيقتيهما الوزائيتين دون توافق في الآراء، تداعيات على صعيد إحراز تقدم فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية. وأدعو كلا الجانبين إلى حل هذا الخلاف على وجه السرعة.

103 - ويستمر ورود تقارير عن وقوع أعمال عنف طائفي، والارتكاب المزعوم لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وحدثت أعمال عنف جنسي في أنحاء من البلاد. وأحث الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون لوضع حد لاستمرار الإفلات من العقاب، بما في ذلك الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم جسيمة. وأقر في هذا الصدد بالتزام الجهات الفاعلة في مجال العدالة على كل من الصعيدين المدني والعسكري بتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، بما في ذلك لفائدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني. وتواصل الأمم المتحدة دعمها لتعزيز منظومة العدالة الجنائية على نحو متكامل، وتوسيع وجود الجهات الفاعلة في مجال العدالة في جميع أنحاء البلد من أجل النهوض بالعدالة والإعمال الكامل لحقوق الإنسان.

104 - وأقدر الجهود التي يبذلها جنوب السودان لمعالجة الوضع المتدهور في السودان، لكنني لا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء تأثير النزاع في جنوب السودان. فقد أدى التدفق الهائل للاجئين والعائدين على طول نقاط دخول البلد الواقعة في الولايات الشمالية إلى تفاقم هشاشة الحالة الإنسانية. وأناشد المجتمع الدولي والمانحين أن يزيدوا من مساهماتهم المالية لتمكين جهات العمل الإنساني من تقديم المساعدة المطلوبة.

105 - ولا يزال جنوب السودان مكانا خطرا على العاملين في الإغاثة. فلا تزال الهجمات المتكررة والأعمال الإجرامية تؤثر في قدرة العاملين في المجال الإنساني على القيام بعملهم. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتمكين الشركاء في مجال العمل الإنساني من الوصول إلى وجهاتهم بأمان ودون عوائق لتقديم الخدمات المنقذة من الموت، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

106 - وأخيرا، أعرب عن تقديري البالغ للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ولأفراد الأمم المتحدة، وأثني على الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وأعرب عن شكري لممثلي الخاص لجنوب السودان نيكولاس هايسوم، وموظفي البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء في مجال العمل الإنساني على ما يبذلونه من جهود متواصلة لإحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان.

UNMISS

JUNE 2023

UNITED NATIONS
Geospatial

